الأنباء
الاربعاء 26 سبتمبر 2018

لمشاهدة الصفحة PDF

The Euromoney Kuwait Conference
25 September 2018 • Kuwait City

10 YEAR ANNIVERSARY
euromoney conferences
كويت جديدة NEW KUWAIT

تم إرساله إلى مجلس الوزراء ليكون ضمن أولويات الحكومة بدور الانعقاد المقبل لمجلس الأمة

الحجرف: قانون الميزانية الجديد يحدّ من هدر المؤسسات الحكومية

أحمد مغربي ـ محمود فاروق

كشف وزير المالية د.نايف الحجرف عن الانتهاء من مشروع قانون جديد يحكم قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي، وذلك لتتوافق مع الأنظمة المحاسبية الحديثة ولجعل التقديرات المالية في الميزانية والأداء الفعلي في الحساب الختامي أكثر دقة وشفافية ومهنية.

وأضاف الحجرف في كلمته أمام مؤتمر اليورومونى الذي انطلقت أعماله صباح أمس بحضور حشد رفيع المستوى من ممثلي قطاع الأعمال وكبار الشخصيات الحكومية والمصرفية، أن وزارة المالية استطاعت خلال الأشهر الستة الماضية أن تعيد صياغة قانون جديد بالكامل ليحل محل مرسوم بقانون 31 لسنة 1978 والذي يتجاوز عمره الـ 40 عاما، ليواكب التطورات ويضع الكثير من الجوانب التطويرية في أسس وضع الميزانية الحكومية، لكي يكون هناك أسس موضوعية، علمية ودقيقة يتم عليها بناء الميزانية، وقد تم إرساله إلى مجلس الوزراء ليكون من ضمن أولويات الحكومة في دور الانعقاد المقبل لمجلس الأمة.

وذكر الحجرف أن مشروع القانون الجديد يهدف إلى تعزيز دور وزارة المالية الاستراتيجي والإرشادي للمحافظة على استدامة الموارد المالية للكويت، وإلى غرس الثقافة المحاسبية في الجهات الحكومية المعنية من خلال تدعيمهم بمصادر إضافية لتسهيل عملية إعداد الميزانية ومتابعة عملية الصرف بالإضافة الى إلزام الجهات الحكومية بتزويد وزارة المالية بتقرير سنوي مالي خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية متضمنا نتائج مقاييس الأداء ومؤشرات الكفاءة والفروقات بين المصروفات والإيرادات التقديرية والفعلية مع بيان أسبابها.

سقف للإنفاق

وبين الحجرف ان القانون يهدف كذلك الى إلزام الجهات الحكومية المعنية بتقديم دراسة جدوى والبرنامج الزمني في حال اقتراح مشاريع رأسمالية جديدة، كما ستصدر وزارة المالية تقريرا نصف سنوي يتضمن ما تم إنجازه من الأهداف والتوقعات التي أعدت على أساسها الميزانية، وتقدم الحكومة الى مجلس الأمة بيانا عن الحالة المالية للدولة مرة على الأقل خلال كل دور من أدوار الانعقاد العادية، ويصدر وزير المالية القواعد اللازمة بشأن البيانات التي يجب تضمينها في البيان.

وأضاف الحجرف: «سيكون لوزير المالية الحق في تحديد سقف أعلى للإنفاق وفقا للأوضاع المالية والاقتصادية».

ومن الجدير بالذكر، أن وزارة المالية قامت برفع مشروع القانون على الموقع الإلكتروني للوزارة لكي يتسنى للجهات الرسمية والجهات الحكومية المسؤولة الاطلاع عليه وإبداء آرائهم وملاحظاتهم تمهيدا لتقديمه الى مجلس الأمة.

تحديث القانون

وتطرق الحجرف إلى تحديث مرسوم قانون 31 لسنة 1978، حيث قال ان هذا التحديث يرفع من مستوى المسؤولية والكفاءة التشغيلية للإدارات المالية في القطاعات الحكومية، وبالنسبة لأصحاب القرار والمحللين في القطاع الخاص، سينتج عن هذا التحديث بيانات وتقارير تساعد المؤسسات المالية والمحللين على وضع تقديرات أكثر دقة بالنسبة للتدفقات النقدية للمشاريع والأداء المالي للدولة بشكل عام.

وأضاف الحجرف قائلا: «بالنسبة للشعب الكويتي، هذا التحديث هو إجراء مؤسسي، وحرصنا على أن يكون في إطار مؤسسي، يؤسس لمرحلة جديدة ويساهم بشكل كبير في الحد من الهدر المؤسسي، كما أن تحديث قانون إعداد الميزانية يلزم الجهات الحكومية المعنية بتقديم دراسة جدوى للمشاريع ووضع برنامج زمني في حال اقتراح مشاريع رأسمالية جديدة».

وبين أن تحديث قانون إعداد الميزانية هو إجراء مؤسسي يساعد بشكل كبير للحد من الهدر المؤسسي، كما أن تحديث قانون إعداد الميزانية يرفع من مستوى المسؤولية والكفاءة التشغيلية للإدارات المالية في القطاعات الحكومية.

وقال إن أهم ما يتضمنه التحديث على قانون إعداد الميزانية هو ربط المصروفات بأهداف واضحة المعالم وقابلة للقياس، وهذا تغيير جذري في مراقبة المصروفات ويساهم مباشرة في الحد من الهدر في مصروفات الدولة، وتوفير كل جهة ذات ميزانية مستقلة تقارير ربع سنوية عن سير العمل بها وتطور مركزها المالي إلى وزارة المالية، وتتضمن النتائج المحققة مقارنة بما تم وضعه من أهداف في الميزانية من برامج ومشاريع وأي مؤشرات أداء أخرى.

وذكر ان تحديث قانون إعداد الميزانية يلزم بإصدار تقرير مالي نصف سنوي يتضمن ما تم إنجازه من الأهداف والتوقعات التي أعدت على أساسها الميزانية مع تقديم مراجعة للأسس الاقتصادية للإيرادات والمصروفات التي تم إعداد الميزانية على أساسها مع ذكر أي تطورات.

الكويت عملاقة بمؤسساتها

وأشار الحجرف إلى أن «الكويت عملاقة بمؤسساتها، وبقطاعها الخاص ومواردها البشرية والمالية، عملاقة بخبرتها التجارية، عملاقة بأثرها السياسي والتجاري والاستثماري والاجتماعي والخيري».

ودعا الحجرف إلى ضرورة القيام بالإصلاحات الاقتصادية المدروسة بدقة لتفعيل دور القطاع الخاص وتقليل تدخل الحكومة في الاقتصاد، وتأكيدا للمادة 20 من دستور الكويت «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين وذلك كله في حدود القانون».

كما أن دور وزارة المالية في هذا الشأن يتلخص في إعادة رسم دور الوزارة في المنظومة الحكومية بهدف التحول من «محاسب الجهات الحكومية» إلى دور المدير المالي CFO الذي يوجه السياسات المالية للدولة.

د.نايف الحجرف في كلمته أمام مؤتمر اليورومونى أمس (محمد هاشم)

وزارة المالية تتحول من «محاسب الجهات الحكومية» إلى دور المدير المالي

الكويت عملاقة بمؤسساتها وقطاعها الخاص ومواردها البشرية والمالية وخبرتها التجارية

القانون يعطي الحق لوزير المالية في تحديد سقف أعلى للإنفاق وفقاً للأوضاع المالية

إلزام الجهات الحكومية بتقديم تقرير ربع سنوي يوضح مقاييس الأداء

ضرورة القيام بالإصلاحات الاقتصادية لتفعيل دور «الخاص» وتقليل تدخل الحكومة في الاقتصاد

الماجد: تمويلات البنوك ستركز على الإنفاق الرأسمالي لخطة التنمية

أكد نائب رئيس مجلس الادارة لاتحاد مصارف الكويت ونائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عادل الماجد ان قطاع التكنولوجيا المالية FINTECH «فنتك» شهد تطورا متسارعا نتيجة لزيادة عدد المستخدمين خلال السنوات الاخيرة.

واوضح في الجلسة التي شارك فيها في مؤتمر يوروموني السنوي ان الارقام الصادرة عن العديد من الجهات المعنية تشير الى هذا النمو الهائل حيث ارتفعت إيرادات مدفوعات الهواتف النقالة لتصل إلى 450 مليار دولار عالميا، ومن المتوقع أن تصل إلى تريليون دولار في 2019 نتيجة لما قدمته الهواتف الذكية من إمكانات لتنفيذ المعاملات بشكل فوري.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط قال الماجد «تضاعف عدد مستخدمي التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط من 2013 إلى 2016 ومن المتوقع أن يزيد عدد المستخدمين إلى أكثر من الضعف بحلول 2020 وكل ذلك يمثل تحديا للبنوك غير أنه يمثل فرصة كبيرة لها في ذات الوقت في ظل رغبة العديد من شركات التكنولوجيا المالية في التعاون مع البنوك كما أن البنوك تعمل على التجاوب مع احتياجات العملاء والتطورات التكنولوجية لمواكبة هذه التطورات».

واشار الى ان بعض البنوك العالمية قامت بالاستعانة بخبراء في التكنولوجيا في مجالس إداراتها لتطبيق استراتيجياتها فيما يتعلق بهذه التوجهات التكنولوجية التي قد تؤثر في استراتيجية البنوك العامة. وحول مساهمة اتحاد المصارف في دعم الكويت الجديدة ورؤيتها لتكون مركزا ماليا مميزا في المنطقة، اكد الماجد دعم اتحاد المصارف لرؤية الكويت من خلال بنوكه الأعضاء والدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تحقيق رؤية الكويت الجديدة.

واضاف «تغلبت البنوك الكويتية بثبات على التحديات الاقتصادية الناجمة من تقلبات أسعار النفط وهي تتطلع الآن نحو الاستمرار في دعم القطاع الخاص كما أنها على أتم استعداد لتوفير الدعم للمبادرات الاستراتيجية المستقبلية للقطاع العام».

واوضح الماجد ان «من المتوقع أن تستمر تمويلات البنوك للقطاع الخاص في معدلات سليمة مع التركيز المستمر على الإنفاق الرأسمالي في ضوء الخطة التنموية الوطنية» مشيرا الى قيام النظام المصرفي الكويتي في السابق بتمويل العديد من المشروعات المليارية بالإضافة إلى العديد من المشروعات التنموية الكبيرة ما أكد القدرة المالية للبنوك وعزز الثقة في قدراتها التقنية وبنيتها التحتية.

واشار الماجد الى ان التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة هو الاستمرار على نهج الإصلاحات التي تقلل من الانكشاف لتقلبات أسعار النفط وتعزز نمو القطاع الخاص ونمو الفرص الوظيفية حيث تم اتخاذ العديد من الخطوات في الاتجاه الصحيح على مدار الأعوام القليلة الماضية متمنيا أن تستمر سياسات الحكومة على هذا النهج السليم.

وحول اهداف الاتحاد المستقبلية اشاد الماجد بدور مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت الذي يعمل على تحقيق رسالة الاتحاد، موضحا ان اتحاد المصارف شهد تطورات كبيرة على مدار 35 سنة مضت منذ تاريخ إنشائه.

ولفت الى الاستراتيجية الجديدة لاتحاد المصارف التي سيتم تنفيذها على مدار 3 أعوام وتتضمن المراجعة الدورية للعمل وللأهداف المحققة وتطوير أداء مختلف اللجان لزيادة كفاءة الاتحاد من عدة جوانب ومنها:

ـ دراسة التشريعات الجديدة ورفع التوصيات بشأنها إلى الجهات الرقابية لضمان الاستفادة من إيجابياتها والحد من سلبياتها بالإضافة إلى إجراء الأبحاث وعقد الندوات العامة المعنية بالقطاع المصرفي.

ـ نشر الوعي حول دور البنوك في المجتمع والتعاون مع البنك المركزي لتنفيذ استراتيجيته الوطنية ونشر الوعي المالي.

ـ مواصلة مسيرة المسؤولية الاجتماعية والتي شهدت إنفاق ما يصل إلى 543 مليون دينار على مدار آخر 15 عاما.

وحول دور اتحاد مصارف الكويت في دعم الشباب الكويتي للعمل في القطاع الخاص وتحديدا البنوك قال الماجد ان البنوك حريصة على الاستثمار في مواردها البشرية وذلك عبر دعم موظفيها والتدريب والتطوير المستمرين لموظفيها المهنيين المتخصصين.

واضاف «تم تصميم هذه البرامج التدريبية وفقا لأعلى المعايير الأكاديمية والمهنية لتأهيل الموظفين لشغل المناصب الهامة وتقديم خدمات مبتكرة تلبي احتياجات العملاء» في الوقت الذي يعمل فيه معهد الدراسات المصرفية أيضا على عقد دورات لحديثي التخرج وحاملي شهادات الدبلوم لإعدادهم للعمل في القطاع المالي بما يضمن تعيين حديثي التخرج فضلا عن التعاون مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة.

عادل الماجد خلال حديثه في مؤتمر يوروموني

مستعدون لتوفير الدعم للمبادرات الإستراتيجية المستقبلية للقطاع العام

مشعل الجابر: عززنا ثقة المستثمرين بالسوق الكويتي

مشعل الجابر متحدثاً

أكد مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ د.مشعل الجابر على تنامي جاذبية السوق الكويتي في أوساط الأسواق الإقليمية والعالمية وعلى الأخص بعد إعادة تصنيف سوق الأوراق المالية الكويتي ورفعه إلى مصاف الأسواق الناشئة، واستكمال اجراءات خصخصة بورصة الكويت، والجهود الجادة المبذولة على كل المستويات لتحسين بيئة الأعمال من خلال عدة تدابير وقرارات أدت الى تيسير الإجراءات وتعزيز الشفافية وإدخال التطبيقات الرقمية واستخدام المعاملات الإلكترونية، وقد استند ذلك إلى صدور حزمة متتالية من القوانين الاقتصادية الحديثة.

وذكر الجابر، خلال مؤتمر اليوروموني، ان الإنجازات التي حققتها الكويت أدت إلى تعزيز ثقة المستثمرين وبث رسائل إيجابية لمجتمع الأعمال لتشجيعهم على دخول السوق الكويتي والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة والمزايا الممنوحة، في ظل التوجه الجدي الى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحماية المنافسة، واعتماد المعاملات الإلكترونية.

وشدد على مواكبة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر للاتجاهات الاقتصادية للدولة من خلال تبني استراتيجية ترويجية لاستقطاب الاستثمارات المباشرة ذات القيمة المضافة التي تخدم «الرؤية الوطنية 2035» ـ كويت جديدة ـ وعلى نحو يضمن التنويع الاقتصادي، فضلا عما تحرص عليه الهيئة من تطوير لأدائها كمنظمة حكومية من خلال تنمية الموارد البشرية وصولا الى تعزيز مكانة الكويت الدولية.

وأشار إلى الاهتمام الذي أبداه عدد كبير من المستثمرين بمخرجات «ملتقى الكويت للاستثمار» في دورته الثانية (KIF2018)، الذي نظمته هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت مؤخرا والذي شارك فيه ما يفوق 1000 شخص من كبار المسؤولين والمستثمرين ورواد الأعمال من 55 دولة مختلفة، التقوا خلاله الجهات الحكومية المعنية واطلعوا على مشروعاتها المستقبلية، وعقدوا لقاءات عمل ثنائية وجماعية، وأبدوا اهتماما بالفرص الاستثمارية.

واختتم الجابر حديثه قائلا «إن التعاون الجدي والتنسيق المثمر بين جميع الجهات الحكومية من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى، سينعكس ولا شك ايجابا على جذب الاستثمارات المباشرة ذات القيمة المضافة، بهدف إدماج الاقتصاد الكويتي مع الأسواق العالمية، وصولا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة».